

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التجارة

إعلان للمتعاملين الإقتصاديين الممارسين لنشاطات الإستيراد لغرض إعادة البيع على حالتها

تعلم مصالح وزارة التجارة المتعاملين الإقتصاديين الممارسين لنشاط الإستيراد لغرض إعادة البيع على حالتها بأن آجال مطابقة سجلاتهم التجارية قد تم تمديدتها بصفة إستثنائية إلى غاية 15 أفريل 2019.

وعليه، يصبح كل سجل تجاري لم يجدد قبل هذا التاريخ عديم الأثر ولا يكون لحامله الحق في ممارسة نشاطات إستيراد المواد الأولية والمنتجات والبضائع الموجهة لإعادة البيع على حالتها. بعد إنقضاء المهلة المحددة، ستباشر مصالح الرقابة المؤهلة إجراءات مراقبة السجلات التجارية وكل مخالفة سيتم قمعها طبقا للتشريع الساري المفعول.

تبقى مصالح المديرية العامة للمركز الوطني للسجل التجاري وكذا مصالح الفروع المحلية التابعة لها المتواجدة على مستوى الشامي وأربعون (48) ولاية تحت تصرف المتعاملين الإقتصاديين المعنيين لتمكينهم من مطابقة سجلاتهم التجارية.

